بيان وفد المملكة العربية السعودية لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الملقى من قبل القائم بالأعمال بالإنابة صاحب السمو الأمير/ جلوي بن تركي آل سعود

خلال دورة المجلس التنفيذي رقم (١٠٨)

٤-٧ مارس ٢٠٢٥م

البند ٦ (ج).

السيد الرئيس

السيد المدير العام

أصحاب السعادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

يطيب لي الترحيب بمعالي وزير خارجية الحكومة السورية الجديدة الأستاذ/ أسعد الشيباني، كما نرحب بما ورد في كلمة معاليه حيال الملف الكيمائي السوري والذي يتجلى فيه ما توليه الحكومة السورية من أولوية إزاء هذه الإتفاقية، ونشيد برغبتها الصادقة لإنهاء هذا الملف رغم التحديات التي تواجهها سوريا خلال هذه المرحلة وعلى أصعدة متعددة، إلا أنها أبدت وبشكل إيجابي وبناء تعاونها مع المنظمة ومنها استقبال المدير العام ووفد رفيع المستوى من المنظمة، والتي ستسهم في إعادة بناء العلاقة والثقة المتبادلة بين المنظمة وسوريا وتحديد الخطوات القادمة وصولاً إلى معالجة المسائل العالقة وتنفيذ مسئوليتها لاستعادة حقوقها في المنظمة، وتعزيز سمعة سوريا كعضو موثوق به في المجتمع الدولي.

السيد الرئيس

كما ذكرت في بداية مداخلتي، أمام سوريا اليوم العديد من التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية التي خلفها النظام السابق، وتقف المملكة العربية السعودية إلى جانب سوريا لتجاوزها، وفي إطار هذه الإتفاقية، وحيث أن نجاح المنظمة يعتمد على دعم الدول الأطراف فيها، تدعو المملكة إلى تظافر جهود الدول الأطراف في حل هذا الملف بشكل نهائي، وألا تتحمل الحكومة السورية الجديدة تبعات الحقبة السابقة، ويتعين على الدول الأطراف اغتنام هذه الفرصة بالتعاطي الفعال مع التعاون الإيجابي للحكومة السورية بشكل عام وإزاء اتفاقية حظر الأسلحة الكيمائية

بشكل خاص من خلال تقديم ما يلزم من دعم مالي وفني لسوريا والمنظمة بما يفضي إلى إنجاح مهامهم، ولا يفوتني في هذا السياق الإشادة بدور دولة قطر البناء في هذا الشأن.

وفي الختام، نجدد ثقتنا بمنظمة حظر الأسلحة الكيمائية، ونقدر جهود سعادة المدير العام والأمانة الفنية المبذولة لإغلاق هذا الملف بشكل نهائي، ونؤكد على دعم المملكة لكافة الجهود الرامية لتخليص العالم من الأسلحة الكيمائية، كما نؤكد تضامن المملكة مع الشعب السوري الشقيق في كل ما من شأنه تحقيق أمن واستقرار سوريا وسلامته ووحدة أراضيه.